يونيو
2021

وزارة المالية
Ministry of Finance

الأداء المالي

نشرة شهرية تصدر عن وزارة المالية

	مايو 2020م	مايو 2021م
متوسط الإنتاج (ألف برميل يوميا)	1,108	950
متوسط سعر برميل النفط (دولار أمريكي)	54.61	60.85

الأداء المالي حتى نهاية مايو 2021 م

مليون ر.ع

بيانات مبدئية

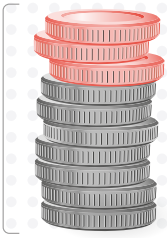

	2020	2021	نسبة التغير
العجز	(198.4)	(890.2)	(%18.86)
الإنفاق	4,574.7	4,441.2	(%2.92)
الإيرادات	4,376.3	3,551.0	

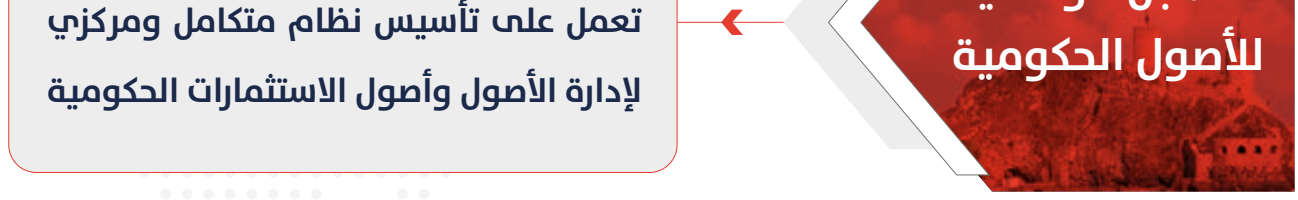

سلطنة عُمان من الدول السبّاقة التي تعمل على تأسيس نظام متكامل ومركزي لإدارة الأصول وأصول الاستثمارات الحكومية

الأداء المالي حتى نهاية مايو 2021م

الإنفاق العام للدولة يسجل انخفاضاً بنسبة 2.92% بنهاية مايو مقارنة بذات الفترة من عام 2020

الإيرادات

بلغت الإيرادات المحصلة في الميزانية العامة للدولة حتى نهاية مايو 2021م نحو (3,551.0) مليون ريال عماني مسجلة انخفاضاً بنسبة (18.86%) مقارنة بذات الفترة من عام 2020م، وذلك نتيجة لانخفاض متوسط أسعار النفط والإنتاج، والتي بدورها أدت إلى انخفاض إيرادات النفط بنسبة (23.06%). ومن جانب آخر، انخفضت إيرادات الغاز بنسبة (7.08%) مقارنة بذات الفترة من العام الماضي.

مليون ريال عماني

البيان (حتى نهاية مايو)	2020	2021	نسبة التغير
صافي إيرادات النفط	2,418.2	1,860.6	(23.06%)
إيرادات الغاز	606.1	563.2	(7.08%)
الإيرادات الجارية	971.3	1,104.7	13.73%
الإيرادات والاستردادات الرأسمالية	380.7	22.5	-
إجمالي الإيرادات	4,376.3	3,551.0	(18.86%)

الإنفاق

استمر الإنفاق العام للدولة بالانخفاض مع استمرار الإجراءات الحكومية لترشيد الإنفاق ورفع كفاءته، حيث بلغ الإنفاق من يناير وحتى نهاية مايو 2021م نحو (4,441.2) مليون ريال عماني، مسجلاً انخفاضاً بنسبة (2.92%) مقارنة بذات الفترة من عام 2020م. وفي ضوء العمل على استكمال مرحلة تأسيس شركة تنمية طاقة عمان وبدء العمليات التشغيلية ونقل التزامات الصرف للشركة في النصف الثاني من العام الجاري، استمرت الحكومة في سداد مصروفات قطاعي النفط والغاز والتي بلغت بنهاية مايو 2021م نحو (663.6) مليون ريال عماني.

العجز

بلغ العجز المسجل في الميزانية العامة للدولة بنهاية مايو 2021 نحو (890.2) مليون ريال عماني.

آلية احتساب إيرادات النفط الشهرية

الاقتصاد العالمي

توقعات بنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 5% في عام 2021

أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية- التي تضم 38 من الدول الأعضاء- في تقريرها الصادر في مايو 2021م حول التوقعات الاقتصادية، بأنه من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو (5.75%) في عام 2021م وبما يقارب (4.5%) في عام 2022م. وتشير هذه التوقعات إلى عودة الاقتصاد العالمي إلى مستوياته التي بلغها قبل انتشار جائحة كوفيد-19، إلا أن هذا النمو سيظل دون المستوى المتوقع بنهاية عام 2022م حسب ما كان متوقع قبل تفشي الجائحة. من جانب آخر، أوضح البنك الدولي في تقريره "الآفاق الاقتصادية العالمية" الصادر في يونيو من العام الجاري بأن الناتج العالمي سيشهد نمواً يتجاوز (5%) خلال عام 2021م، إلى جانب ارتفاع معدل التضخم العالمي في عام 2021م بنحو (1.4) نقطة مئوية (مرتفعاً من 2.5% في 2020م إلى 3.9% في 2021م).

أسواق النفط

منظمات دولية تتوقع بارتفاع الطلب على النفط خلال العام الجاري

أشارت الوكالة الدولية للطاقة (IEA) في تقريرها الصادر خلال شهر يونيو الجاري بأنه من المتوقع ارتفاع الطلب على النفط بنحو (5.4) مليون برميل يومياً في 2021م، على أن يرتفع بنحو (3.1) مليون برميل يومياً في العام القادم، ليبلغ بعد ذلك متوسط إجمالي الطلب على النفط نحو (99.5) مليون برميل يومياً. وبحلول نهاية عام 2022م، سيبلغ إجمالي الطلب على النفط (100.6) مليون برميل يومياً، متجاوزاً بذلك مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19.

كما أشار البنك الدولي في تقريره "الآفاق الاقتصادية العالمية" بأنه من المتوقع ارتفاع أسعار النفط خلال عام 2021م ليصل متوسط سعر النفط نحو (62) دولار أمريكي للبرميل خلال عامي 2021م و2022م.

الاقتصاد المحلي

الناتج المحلي الإجمالي يسجل 7,389.5 مليون ريال عماني بنهاية الربع الأول من عام 2021م

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنهاية الربع الأول من عام 2021م نحو (7,389.5) مليون ريال عماني منخفضاً بنسبة (2.5%) مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2020م، والذي سجل ما قيمته (7,580.7) مليون ريال عماني. ووفق البيانات الأولية الصادرة من المركز الوطني للإحصاء والمعلومات فقد شهدت الأنشطة النفطية انخفاضًا بنسبة (20.6%) مسجلة (1,927.8) مليون ريال عماني مقارنة بـ (2,428.3) مليون ريال عماني بنهاية الربع الأول من عام 2020م.

في حين سجلت الأنشطة غير النفطية بنهاية الربع الأول من عام 2021م نحو (5,728.3) مليون ريال عماني بارتفاع بلغ (5.7%) عن نهاية الربع الأول من عام 2020م والذي سجلت فيه مساهمة الأنشطة غير النفطية (5,418.9) مليون ريال عماني.

أنظمة جديدة في مراحل مختلفة من التنفيذ أبرزها:

1- النظام المالي الموحد "مالية"

مالية MALIYAH

نظام مالي يهدف إلى بناء قاعدة بيانات مالية تضم كافة المعاملات المالية المرتبطة بالوحدات الحكومية بما فيها الموازنات، وذلك بهدف تعزيز كفاءة إدارة الإنفاق الحكومي ورفع كفاءة الرقابة المالية وتطوير وتوحيد النظم والإجراءات المالية في جميع الوحدات الحكومية.

المرحلة الحالية ← طرح المناقصة

المرحلة القادمة ← تقييم العروض وإسناد العمل

2- منصة تفاكر

تفاكر Tafakur

خلينا نتفاكر

منصة إلكترونية تُعنى باستقبال الأفكار والمقترحات والحلول التي تسهم في تحسين المالية العامة وتحقيق استدامتها من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية.

تستهدف المنصة في المرحلة التجريبية موظفي وزارة المالية، على أن يتم توسيع نطاق الفئات المستهدفة على ضوء نتائج المرحلة التجريبية.

إطلاق المرحلة التجريبية: 22 يونيو 2021م

نسبة إنجاز المرحلة التجريبية: %70

3- السجل الوطني للأصول الحكومية

إحدى مبادرات خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020-2024) الهادفة إلى حصر الأصول الحكومية وإعداد استراتيجية لتعظيم المنافع والعوائد لرفد الميزانية العامة للدولة بموارد مالية إضافية. وتعد السلطنة من الدول السبّاقة التي تعمل على تأسيس نظام متكامل ومركزي لإدارة الأصول وأصول الاستثمارات الحكومية.

أهداف السجل الوطني للأصول الحكومية

1. تسجيل وإظهار القيمة الحقيقية للأصول الحكومية.
2. المركزية في إدارة الأصول الحكومية ورفع كفائتها.
3. رفد الموازنة العامة للدولة بموارد مالية إضافية.
4. تحديد الأصول الحكومية لمشاريع التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص.
5. الإدارة الفعالة للأصول الحكومية في تقديم الخدمات العامة.

مراحل الإنجاز

1. تصميم سجل الأصول الحكومية والإطار التنظيمي ووضع السياسات والإجراءات ذات الصلة بتطوير السجل.
2. التعريف التفصيلي والتحقق والتقييم للأصول المدرجة في سجل الأصول الحكومية.
3. إنشاء نظام فعال لإدارة الأصول الحكومية.

منشور رقم (1) لعام 2021م

بشأن قواعد إعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة لعام 2022م

أصدرت وزارة المالية و وزارة الاقتصاد منشوراً مالياً بشأن قواعد إعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2022م بما يتوافق مع رؤية عمان 2040، والبرامج الواردة في (مجلد البرامج الاستراتيجية) لخطة التنمية الخمسية العاشرة، والمبادرات والحزم الاقتصادية لخطة التوازن المالي التي تسعى الحكومة من خلالها إلى تحقيق الاستدامة المالية وتحسين بيئة الأعمال.

منشور رقم (1) لعام 2021م

استحداث خدمة إعداد تقديرات ميزانيات الجهات الحكومية (الجارية والإنمائية) إلكترونيًا.

قبل تاريخ 2021/7/29م

تقديم الموازنات التقديرية (الجارية والإنمائية) للعام المالي 2022م.

إدخال تقديرات الميزانية المطلوبة (الإيرادات والمصروفات) لميزانيات الوضع القائم والميزانية الإضافية وميزانية تشغيل المشاريع الجديدة عبر النظام المالي الموحد.